مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

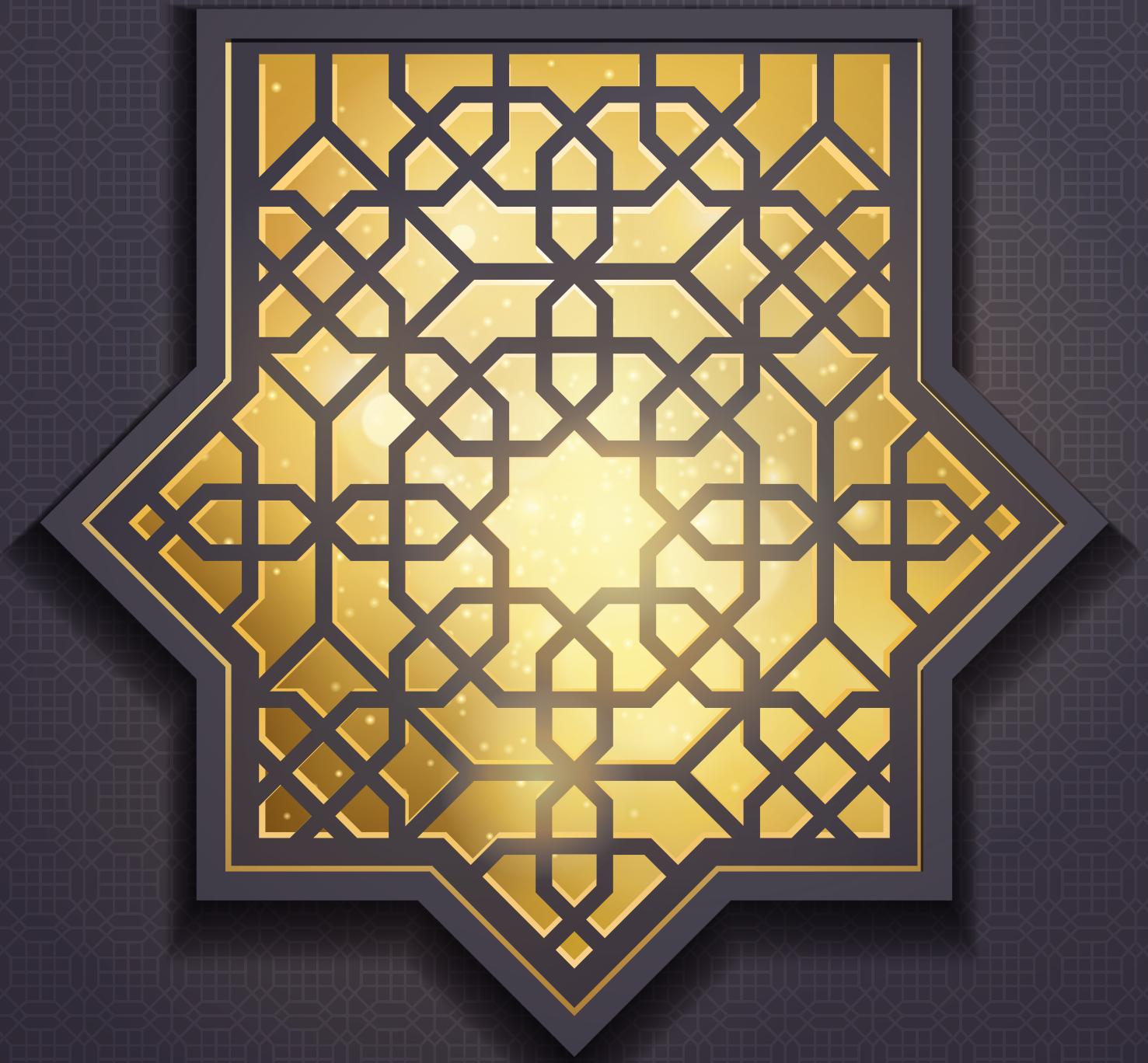

أطر الحوكمة الشرعية

للمؤسسات المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة

آليات ومعايير الحوكمة المستخدمة للتأكد من توافق المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية مع الشريعة الإسلامية داخل المؤسسات المالية الإسلامية وخارجها.

1. المؤسسات المالية الإسلامية من الترخيص إلى مرحلة توفير المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:

يـزداد الطلـب علـى المنتجـات والخدمـات الماليـة المتوافقـة مـع أحكام الشـريعة الإسلاميـة، والتـي تهـدُف إلـى توفيـر منتجـات وخدمـات تلبـي الاحتياجـات الماليـة للمتعامليـن الأفـراد والمؤسسـات مـن تمـويلات، وتحـويلات، واسـتثمارات وغيرهـا، وتحقيـق أربـاح فـي إطـار عملـي خـالٍ مـن الربـا والغـرر والممارسـات المحظـورة فـي الشـريعة الإسلاميـة.

ولضمـان حمايـة المتعامليـن، والتأكـد مـن أن المؤسسـات التـي تُقـدّم هـذه المنتجـات والخدمـات قـادرة علـى الالتـزام بمـا تصرح به لجمهـور المتعامليـن بشـأن التوافـق مـع الشـريعة الإسلاميـة، فـإن مصـرف الإمـارات العربيـة المتحـدة المركـزي (المصـرف المركـزي) والتشـريعات القانونيـة والرقابيـة وضعـت أسسـاً وضوابـط لذلـك تبـدأ مـن ترخيـص المؤسسـات الماليـة الإسلاميـة وتسـتمر أثنـاء تنفيـذ أعمالهـا وأنشـطتها وتنظّـم علاقاتهـا بالمتعامليـن.

يُرخّص المصرف المركزي نوعين من المؤسسات المالية الإسلامية:

1. مؤسسات مالية إسلامية كاملة	وهي مؤسسات تكون كل أعمالها وأنشطتها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن ذلك البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي وشركات التمويل
2. نوافذ إسلامية	وهي مجموعة الأنشطة والعمليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية داخل مؤسسة مالية، وتكون منفصلة ومستقلة عن باقي أعمال المؤسسة المالية، بما يضمن التوافق التام مع الشريعة الإسلامية وعدم اختلاطها بمعاملات أخرى، ومن ذلك النوافذ الإسلامية ضمن بنوك تقليدية أو نوافذ تأمين تكافلي ضمن شركات التأمين

وتعمـل الأنظمـة والمعاييـر التـي يصدرهـا المصـرف المركـزي والهيئـة العليـا الشـرعية علـى التأكـد مـن أن أعمـال هذه المؤسسـات التـي يرخصهـا المصـرف المركـزي متوافقـة مـع الشـريعة الإسلاميـة فـي كل الأوقـات، وتعمـل أطـر وآليـات الحوكمـة الشـرعية علـى التأكـد مـن ذلـك

الحوكمـة الشـرعية هـي المنظومـة التـي تضمـن التـزام المؤسسـات الماليـة الإسلاميـة بمقاصـد وأحكام الشـريعة فـي جميـع أنشـطتها، مـن التمويـل إلـى الاسـتثمار والتأميـن التكافلـي.

2. كيف تعمل الأنظمة والمعايير التي يصدرها المصرف المركزي والهيئة العليا الشرعية على التأكد من أن أعمال هذه المؤسسات التي يرخصها المصرف المركزي متوافقة مع الشريعة الإسلامية في كل الأوقات؟

1.2 الترخيص

قبـل ترخيـص مؤسسـة ماليـة إسلاميـة أو نافـذة إسلاميـة، يقـوم المصـرف المركـزي بالتأكـد مـن أن المؤسسـة لديهـا القـدرة علـى تحقيـق الالتـزام بالمتطلبـات الشـرعية فـي جميـع الأوقـات، وذلـك مـن خلال عكـس متطلبـات الترخيـص فـي النظـام الأساسـي للمؤسسـة، والتـزام مجلـس الإدارة، والإدارة التنفيذيـة بالتأكـد مـن التـزام المؤسسـة بمتطلبـات الشـريعة الإسلاميـة، ووجـود أطـر حوكمـة شـرعية داخليـة كافيـة.

2.2 توحيد المعايير ووجود هيئة مركزية

حرصاً على توحيد المعايير الشرعية وعدم اختلافها في إطار تعزيز حوكمة الشريعة وتوحيد المرجعيات الشرعية في القطاع المالي الإسلامي، تم إنشاء الهيئة العليا الشرعية لدى المصرف المركزي، لتكون المرجعية الشرعية العليا في المجال المالي في الدولة. وتعتبر المعايير والضوابط الشرعية التي تُصدرها الهيئة العليا الشرعية مُلزمة ونهائية بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتعمل أطر الحوكمة الشرعية على التأكد من التزام المؤسسات بهذه المعايير في كل الأوقات.

الهيئة العليا الشرعية

هي هيئة مستقلة تم إنشاؤها بموجب قرارات من مجلس الوزراء والمرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة الماليّة وأعمال التأمين، تُعنى بتوحيد الممارسات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ووضع القواعد والمعايير والمبادئ العامة لأعمال المالية الإسلامية، وتقديم الدعم والتوجيه للجان الرقابة الشرعية الداخلية.

3.2 أطر الحوكمة الشرعية

أ. قيام المؤسسة من خلال الجمعية العمومية بتشكيل لجنة رقابة شرعية داخلية مكونة من علماء أكفاء لديهم المعرفة الشرعية والفنية المتعلقة بأعمال المؤسسة، ويتم فحص مؤهلات أعضاء اللجنة من قبل المصرف المركزي واعتماد تعيينهم من قبل الهيئة العليا الشرعية، ويجب أن يكون أعضاء هذه اللجان مستقلين عن المؤسسة. وتقوم اللجنة بإصدار الفتاوى فيما يخص أعمال المؤسسة ومراقبة امتثالها للشريعة الإسلامية، والقيام بتصحيح الأخطاء التي قد تحصل خلال إجراء المعاملات.

ب. إنشاء إدارة رقابة شرعية داخلية في المؤسسة، وهي تعتبر خط دفاع ثانٍ، تراقب امتثال المؤسسة وإداراتها المختلفة وتوفّر الإرشادات الخاصة بالالتزام بالشريعة الإسلامية، وتُراجع المعاملات المنفذة قبل وبعد تنفيذها، وتتأكد من أنه لدى الإدارات التنفيذية التي تعتبر خط دفاع أول القدرة والمعرفة الكافية، بالإضافة إلى وجود ضوابط رصينة للتأكد من القيام بأعمالها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما ترفع هذه الإدارة تقارير إلى الإدارة التنفيذية ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية حول الأخطاء التي قد يتم ارتكابها خلال إجراء المعاملات من أجل تصحيحها.

خط الدفاع الأول	خط الدفاع الثاني	خط الدفاع الثالث
الإدارة التنفيذية	إدارة الرقابة الشرعية الداخلية	إدارة التدقيق الشرعي الداخلي
مسؤولة عن تنفيذ المعاملات والأنشطة المالية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية	مراقبة الالتزام والقيام بالمراجعة أثناء وبعد تنفيذ المعاملات من أجل التأكد من التزامها بالشريعة الإسلامية	القيام بالتدقيق الشرعي المستقل للتأكد من الالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية في جميع المراحل ورفع توصية بالتحسينات إن وجدت
نموذج خطوط الدفاع الثلاثة هو نموذج دولي لتوزيع أدوار الرقابة يضمن الشفافية والالتزام		

ج. إنشاء إدارة للتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسة، وهي تعتبر خط دفاع ثالث، تقوم بالتأكد، من خلال فحص الأعمال التي قامت بها المؤسسة خلال السنة، من توافقها مع الشريعة الإسلامية بشكل دوري. كما ترفع هذه الإدارة تقارير إلى مجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالأخطاء التي تم ارتكابها خلال إجراء المعاملات من أجل تصحيحها.

د. إجراء تدقيق شرعي خارجي، وهو متطلب اختياري قد تقوم به المؤسسة من أجل إيجاد تأكد إضافي من التزامها بالشريعة الإسلامية.

أهمية الحوكمة الشرعية

أ. حماية أموال المتعاملين من الدخول في معاملات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
ب. تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في المؤسسات المالية الإسلامية.
ج. دعم استدامة المؤسسات المالية من خلال الانضباط التشغيلي والأخلاقي.
د. جعل البيئة المالية الإسلامية أكثر شفافية واستقراراً ومصداقية.

4.2 التقرير الشرعي السنوي

من أجل ضمان الشفافية والمساءلة أمام الجهات الرقابية والمساهمين وجمهور المتعاملين، تقوم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بإصدار تقرير شرعي سنوي، يتم عرضه على الجمعية العمومية ونشره ضمن الحسابات الختامية للمؤسسة، وينص التقرير على الأعمال التي قامت بها أطر الحوكمة الشرعية ومدى التزام المؤسسة الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية.

5.2 التفتيش الشرعي من قبل المصرف المركزي

قام المصرف المركزي بتشكيل فريق تفتيش مختص يقوم بفحص إضافي للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل التأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويقوم المصرف المركزي بفحص فعالية أطر الحوكمة الشرعية وسلامة ودقة التقارير الشرعية الصادرة من الإدارات المعنية، وفي حال وجود مخالفات، يقوم المصرف المركزي بطلب تصحيحها، وقد يقوم المصرف المركزي بفرض غرامات على المؤسسة إذا كانت المخالفات جسيمة.

6.2 المعاملات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية مع المصرف المركزي

تقوم الهيئة العليا الشرعية باعتماد الأدوات النقدية والمنتجات المالية التي يصدرها المصرف المركزي للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل إدارة السيولة، وذلك من أجل التأكد من توافق كل معاملات المؤسسات المالية الإسلامية مع الشريعة الإسلامية.

3. مثال تطبيقي:

عنـد إطلاق منتـج تمويلـي جديـد، تقـوم الإدارة التنفيذيـة (خـط الدفـاع الأول) بتصميمـه، وتراجعـه لجنـة الرقابـة الشـرعية الداخليـة ووحـدة الامتثـال (خـط الدفـاع الثانـي)، ثـم يتـم تدقيقـه لاحقـاً مـن قبـل مدقـق شـرعي داخلـي (خـط الدفـاع الثالـث). قـد تقـوم الهيئـة العليـا الشـرعية باعتمـاد المنتجـات الجديـدة للتأكـد مـن توافقهـا مـع الشـريعة الإسلاميـة لتوفيـر تأكيـدٍ إضافـي للالتـزام بالشريعة الإسلامية.

تحافـظ أطـر الحوكمـة الشـرعية علـى مصداقيـة المؤسسـة، ومسـؤوليتها تبـدأ مـن مجلـس الإدارة والإدارة التنفيذيـة وتنتهـي عنـد كل موظـف فـي المؤسسـة.

4. حقوق المتعاملين فيما يخص الحوكمة الشرعية:

أ. **الحق في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**

أن تكون جميع المنتجات والخدمات المالية المقدَّمة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. **الحق في الشفافية**

أن يحصـل المتعامـل علـى معلومـات واضحـة وسـليمة بشـأن طبيعـة المنتجـات، وعقودهـا، والفتـاوى الشـرعية المتعلقـة بهـا، ووجـود تقريـر شـرعي سـنوي بخصـوص التوافـق مـع أحكام الشـريعة الإسلاميـة.

ج. **الحق في الحماية من المعاملات غير المشروعة**

حمايـة أمـوال المتعامـل مـن الدخـول فـي أنشـطة أو معـاملات مخالفـة شـرعاً وأن يتـم التخلـص مـن المعـاملات التـي وقعـت فيهـا أخطـاء أو تصحيحهـا.

د. **الحق في الرقابة الشرعية المستمرة**

أن تخضع أموال المتعامل ومعاملاته لرقابة لجان الرقابة الشرعية الداخلية المستقلة التي تضمن الالتزام الدائم بالشريعة.

زوروا صفحتنا الخاصة بالمعاملات المالية الإسلامية: https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/islamic-finance/

الحوكمة الشرعية في دولة الإمارات ليست مجرد التزام تنظيمي، بل ثقافة مؤسسية تقوم على النزاهة، والشفافية، والمسؤولية.

ومـن خلال هـذا الإطـار المتكامـل مـن الهيئـة العليـا الشـرعية إلـى لجـان الرقابـة الشـرعية الداخليـة وإدارات الرقابـة والتدقيـق الشـرعيين، أصبحـت دولـة الإمـارات نموذجـاً عالميـاً فـي ترسـيخ الثقـة فـي الماليـة الإسلاميـة.

قائمة بالتشريعات ذات الصلة بالمالية الإسلامية:

القوانين:

المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة الماليّة وأعمال التأمين

مرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 بإصدار قانون المعاملات التجارية

الأنظمة والمعايير:

نظام بشأن التأمين التكافلي

معيار المتطلبات الرقابية للمؤسسة المالية التي لديها نافذة إسلامية

معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

معيار الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي

مذكرة إرشادية بخصوص لائحة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

معيار بخصوص لائحة عمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركات التأمين التكافلي

مذكرة إرشادية بخصوص التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية

معيار بخصوص التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة التأمين التكافلي

معيار الامتثال الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية

مذكرة إرشادية بشأن الامتثال الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية

معيار بخصوص التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية

معيار بخصوص التدقيق الشرعي الخارجي لشركات التكافل

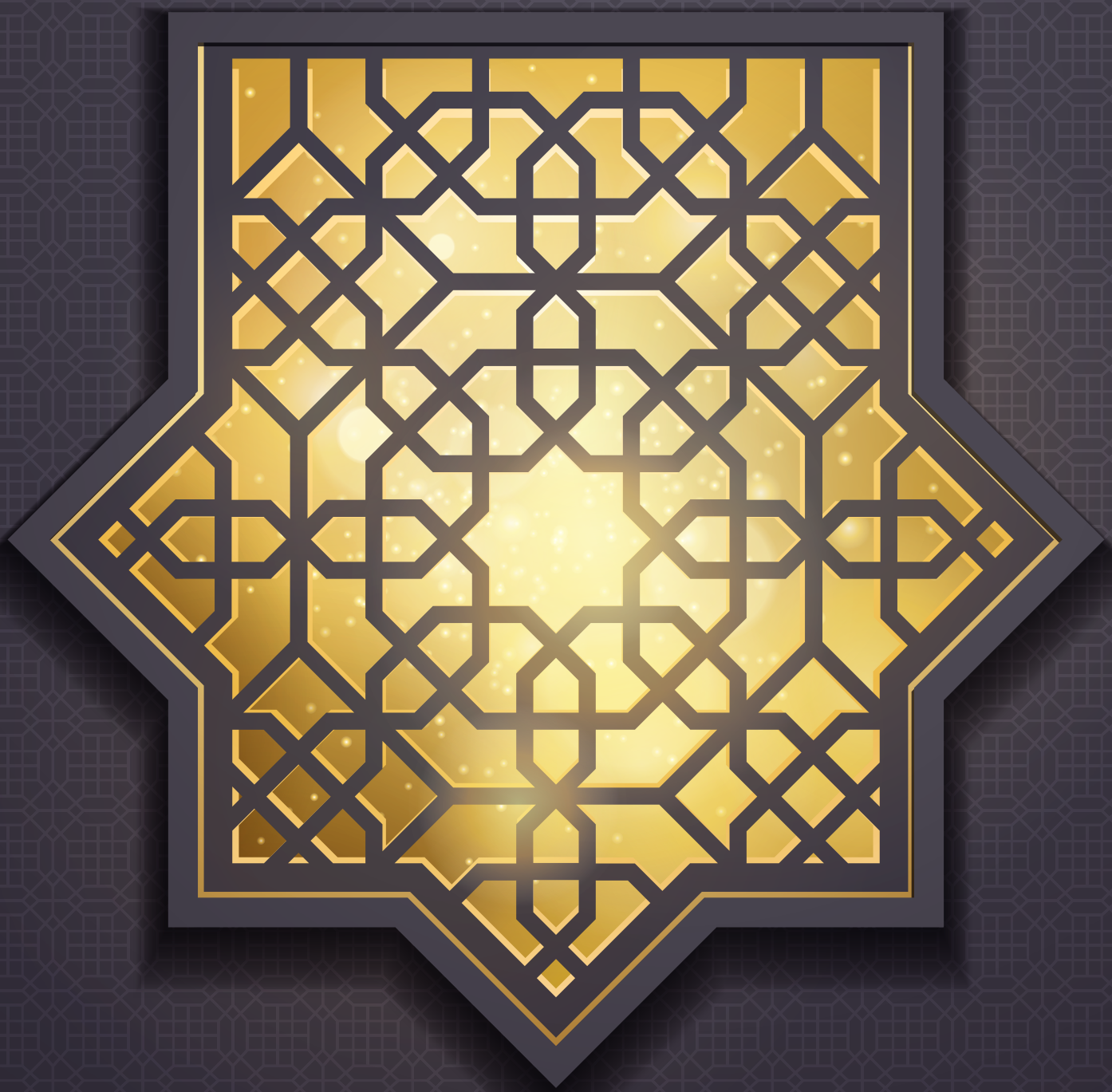

WWW.CENTRALBANK.AE